المجتمـــع المدني: مدخل مفاهيمي

Civil Society: a Conceptual approach

(A paper presented at the Cognitive Enlightenment Centre, Khartoum – Sudan: 9.8.2017)

عبده مختار موسى

قسم العلوم السياسية – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان

Abdu Mukhtar Musa

Professor of Political Science

Omdurman Islamic University – Sudan

drmukhtar60@gmail.com

mukhtar@oiu.ed.sd

https://orcid.org/0000-0002-5927-8344

https://drive.google.com/file/d/117Bwa536hiyTWfng5DEgis2M2dbgjU28/view?usp=drive_link

Abstract

This paper tries to examine the concept of "civil society" namely – its sources and beginnings, the controversy among different thinkers and scholars, and how it has crystallized as one of the major contemporary concepts in social sciences – notably political sociology. The paper tries to discuss a basic hypothesis that "building sustainable democracy depends on the building a stable, conscious and coherent civil society". It believes that advanced civil society organizations are indispensable tools for building a sound and sustainable democratic system. To that end, the paper adopts historical and descriptive approach. It reviews the founding thoughts of the concept – citing some examples of the philosophers who contributed to the debate and

constructing of the concept. The papers also tries to explain the relation of the concept with political parties – along with other institutions such as "political society", "professional associations", "popular or communal society" – such as tribes clans, religious institutions, and the like.

المستخلص:

تحاول هذه الدراسة أن تفحص مفهوم "المجتمع المدني"، من حيث النشأة والتطور واسهامات الفلاسفة والمفكرين والجدل الذي دار حوله وعلاقته بمفاهيم أخرى مثل "المجتمع الأهلي" ، "المجتمع مهني"، و "المجتمع السياسي" ونحو ذلك. وتنطلق هذه الدراسة من **فرضية** أساسية هي بناء الديمقراطية المستدامة في الوطن العربي تعتمد بدرجة كبيرة على بناء مجتمع مدني واعٍ وحر ومتماسك وقوي. وتتناول من **منظور تاريخي ومنهج وصفي** تطور مفهوم المجتمع المدني من العصور القديمة حتى المعاصرة. وتحاول أن تبحث الدراسة في أسباب هلامية المفهوم وأهمية النظر إليه من خلال أنه مفهوم مرن يتكيف مع تطور تداخل الظواهر وتعقيدات العصر. وتحاول أن تناقش **السؤال** حول إمكانية اعتبار الأحزاب السياسية جزءً من المجتمع المدني أم لا؟ وتحاول الدراسة أن تبحث في التمييز بين المجتمع المدني من جهة، و كل من المجتمع السياسي والمجتمع الأهلي والمجتمع المهني من ناحية أخرى. تتناول هذه الورقة من منظور تاريخي/وصفي تطور مفهوم المجتمع المدني من العصور القديمة حتى المعاصرة وذلك من خلال استعراض الأفكار المؤسسة للمفهوم، اسهامات المفكرين، المجتمع المدني والديمقراطية، تطور دراسة المفهوم، دلالات المفهوم وتعقيداته في العصر الحديث، المجتمع المدني العالمي، ثم نقد المجتمع المدني عربياً. كما تتعرض الورقة إلى الجدل الذي دار بين المفكرين حول المفهوم. ويتضح أن لذلك الجدل اسهام كبير في تعميق الفهم في العلاقة بين الدولة والمجتمع وفي ذلك أيضاً إثراء لأحد موضوعات علم الاجتماع السياسي. وتقترح الورقة المداخل الأكثر فاعلية لبناء مجتمع مدني واعٍ ومتماسك يحقق إحدى وظائفه باعتباره احدى المؤسسات البانية للديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: **المجتمع المدني، المجتمع السياسي، المجتمع المهني، المجتمع الأهلي،الديمقراطية، المجتمع المدني العالمي.**

المقدمــة:

لقد أصبح مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهم المثيرة للجدل controversial في الدوائر الأكاديمية والعلمية ووسط المفكرين والمثقفين وفي أجهزة الإعلام على حد سواء. غير أن هذه الدراسة غير معنية بتفاصيل تعريفات المفهوم فقد خضع لأدبيات كثيفة. لكنها تركز بدرجة أكبر على التطور التاريخي للمفهوم خاصة في ما يلي المنطلقات الفلسفية والأفكار المؤسسة للمفهوم. وتحاول تفسير علاقة الحركات الاجتماعية بالمجتمع المدني بفرضية العلاقة العضوية بينهما. حيث ترى أن الحركة الاجتماعية هي وليدة الحراك الفكري والثقافي والاجتماعي الموجود في المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته يصب كسبها في صالح المجتمع المدني. كما تحاول أن تناقش وظيفة ودور المجمتع المدني في بناء الديمقراطية في الوطن العربي.

كما تفحص الدراسة واقع المجتمع المدني في الوطن العربي من خلال النظر في المتغيرات الجديدة مثل الإعلام الإلكتروني/الفضائي المعاصر، والعولمة وثورات الربيع العربي. وترى الدراسة أن الهلامية التي يأخذها البعض على المفهوم لها بعد إيجابي، لأن المفهوم يرتبط بالمجتمع الذي يتصف بالديناميكية والتغير المستمر وفي تجدد ظاهراته. وبالتالي فإن شمولية المفهوم تستوعب هذه الديناميكية. وتقترح الدراسة استخدام مصطلحين في إطار مفهوم المجتمع المدني هما: "المجتمع المدني الحديث" و"المجتمع المدني التقليدي" لمعالجة مشكلة الالتباس التي تنتج من استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي". وترى الدراسة أن لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل في حركة المجتمع بصورة عامه وفي التغيير وفي الثورات بحكم أنها تضم الطبقة المستنيرة وطبقة الانتجلنتسيا (intelligentsia) وقادة الفكر والرأي والإعلام. وتركز الدراسة على دور الإعلام في بناء مجتمع مدني متماسك وقوي وواعٍ ينتج قياداة واعية تعمل على التأسيس لتحول ديمقراطي حقيقي وحكم رشيد.

أولاً: الأفكار المؤسسة للمفهوم:

علاقة المجتمع بالدولة أو الفرد بالحكومة كان موضوع تناوله الفلاسفة والمفكرون منذ ما قبل الميلاد خاصة سقراط وأفلاطون وأرسطو. فقبل ألفي سنة عكف الفلاسفة الكلاسيك على دراسة المفاهيم التي تحيط بالحياة الاجتماعية في دولة المدينة. وتساءلوا: كيف يمكن أن يحقق الناس حياة فاضلة وهم في غمرة الصراع الدائم بين رغباتهم الفردية وحاجات المجتمع؟" يرى أفلاطون أن سقراط كان يؤيد حسم القضايا عبر نقاش عام باستخدام الجدل، وهو نوع من الحوار العقلاني والذي من خلاله يستطيع المشاركون في الجدل اختبار فرضياتهم في مقابل فرضيات الآخرين لاكتشاف الحقيقة، أي إلى أنيقدموا منطق لا يمكن دحضه.

إذن نشأ المفهوم لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "جماعة سياسية تخضع للقوانين"[١] أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني. فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يُقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. كما أن فلاسفة الإغريق في تأملهم لقضايا قسمة السلطة والحقوق بين المواطنين والدولة طوروا أفكار "التمثيلية" و "المواطنة" و "الحقوق" و "المشاركة" و "الممارسة السياسية". وتجلت في صياغاتهم النظرية للحدود والفواصل بين الدولة والمجتمع والأفراد... وبيّنوا للإنسانية حقيقة وجود كيانين اجتماعيين هما الشعب "المجتمع"، والدولـة".[٢]

١. التطور التاريخي للمفهوم في العصور الحديثة:

من منظور تاريخي تغير مفهوم "المجتمع المدني" مرتين عن معناه الأصلي/الكلاسيكي: التغيير الأول حدث عند الثورة الفرنسية؛ والثاني عند انهيار الشيوعية في أوروبا. مفهوم المجتمع المدني في التصور الجمهوري الكلاسيكي ارتبط بالفكر الحديث الأول لعصر التنوير في القرن الثامن عشر. بيد أن له تاريخ أقدم في مجال الفكر السياسي. بصورة عامة يشير مفهوم المجتمع المدني إلى "رابطة سياسية تدير الصراع من

[١] أحمد حسين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤؛ في: فتحي عبد السلام معتوق، دور المجتمع المدني في معالجة الاضطراب السياسي في ليبيا والسودان: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، ٢٠١٦، ص ١٠

[٢] سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، (ورقة قُدمت للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.

خلال فرض قواعد تكبح المواطنين من إلحاق الأذى ببعضهم البعض". [٣] وهذا يعني أنه يتموضع في مقابل حياة الغابة وحالة الطبيعة حيث البقاء للأقوى The survival is for the fittest.

شهدت العصور الوسطى تغييرات كبيرة في الموضوعات التي تناولها بالنقاش الفلاسفة السياسيون. وبسبب الترتيبات الفريدة للاقطاعية، فإن مفهوم المجتمع المدني اختفى عملياً من القضايا الرئيسية للنقاش بينما احتلت قضايا أخرى بؤرة النقاش – مثل الحرب العادلة (just war)، واستمر هذا الوضع حتى نهاية عصر النهضة.

٢. **ما قبل التاريخ الحديث:** pre-modern history

شكلت حرب الثلاثين عاما واتفاقية ويستفاليا نقطة بداية لظهور نظام الدولة ذات السيادة، ومكّن ذلك الوضع الملكيات فرض سيطرتها المحلية عن طريق إضعاف الاقطاعيين ووقف الاعتماد عليهم في الجيش.[٤] تبعا لذلك تمكنت االملكيات من تشكيل جيوش وطنية وتدشين بيروقراطيات مهنية وأقسام مالية مما مكنهم من إحكام السيطرة المباشرة وتصبح سلطة عليا على رعاياها. ولمقابلة الصرف الإداري سيطرت الملكيات على الاقتصاد. وهذا أدى إلى ظهور الحكم المطلق.(Absolutism) حتى منتصف القرن الثامن عشر أصبح الحكم المطلق السمة الغالبة في أوروبا.[٥]

مفهوم الحكم المطلق في الدولة كان مثار جدل في عصر التنوير كوليد طبيعي للنهضة والانسانوية humanism، والثورة الصناعية، حيث طرح مفكرو التنوير أسئلة أساسية مثل: ما هي الشرعية التي تضفيها الوراثة؟ لماذا تؤسس الحكومات؟ لماذا يتمتع بعض الناس بحقوق أساسية دون غيرهم؟ وغيرها من الأسئلة. هذه الأسئلة قادتهم لوضع فرضيات محددة حول طبيعة العقل الإنساني، مصادر السلطة السياسية والأخلاقية، المنطق وراء الحكم المطلق؟ وكيف يمكن الانتقال إلى ما وراء الحكم المطلق؟ يؤمن مفكرو التنوير بالخير المتأصل في العقل الإنساني، واعترضوا على التحالف بين الدولة والكنيسة والذي يعتبر عدو لتطور ورفاهية الإنسان بسبب الصفة القهرية coercive لآلة الدولة التي تحد من حرية الفرد حيث أن

[٣] Edward, Michael, Civil Society. Cambridge , England: Polity Press, 2004), p. 6.
[٤] Brown 2001:70. In: Rory O'Brien, *Philosophical History of the Idea of Civil Society*, February 1999, p. 11.
[٥] Knutsen 1997:80 – 118, in Brown, Ibid., p. 11.

الكنيسة أسبغت الشرعية على الملكيات بتبنيها لنظرية الأصل الإلهي (the Divine Origin). لذلك تم اعتبارهما (الكنيسة والدولة) عدو لإرادة الناس.[٦]

متأثرين بفظاعة حرب الثلاثين عاما رأى الفلاسفة السياسيون في ذلك العصر أن العلاقات الاجتماعية يجب ترتيبها بطريقة مختلفة عن شروط القانون الطبيعي. نتجت عن جهودهم الفكرية نظرية العقد الاجتماعي والتي تعاملت مع العلاقات الاجتماعية على أنها تقوم بطبيعتها على الصراع ويتسق ذلك مع الطبيعة الانسانية. واتفقوا على أن الطبيعة البشرية يجب أن تستوعبها مؤسسات الدولة والقوانين الوضعية.[٧]

ثانياً: إسهامات المفكرين:

١. **توماس هوبس**:Thomas Hobbes
(١٥٨٨ – ١٦٧٩)

يركز هوبس على أهمية وجود دولة قوية للحفاظ على مدنية المجتمع. يرى هوبس أن الأفراد تحركهم المصالح الذاتية. وهذه المصالح هي بطعبها متضاربة. لذلك في دولة الطبيعة تسود حالة من الحرب – حرب الكل ضد الكل. وفي هذه الحالة تكون حياة الإنسان معزولة وفقيرة وشريرة وبائسة ومتوحشة وقصيرة. وأن هذا الصراع والفوضى يعوق تطور المجتمع والمصالح المشتركة. لذلك بحث الناس عن أسس جديدة للمجتمع فيها تستند الفضائل المدنية إلى قوانين الطبيعة والتي في مقدمتها يجب أن يسعى الإنسان للسلام. والمصدر الآخر هو مقدس – مستلهم من القاعدة الذهبية في الانجيل (Bible's Golden Rule) والتي تلزم الفرد على احترام حقوق الآخرين من أجل حماية حقوقه.وعلى ضوء نمو المعاملات الاقتصادية في المجتمع يرى هوبس أن العلاقات الاجتماعية يجب أن تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة، وكل شخص يجب أن يلتزم بالاتفاقيات والعقود. لكن بما أن الناس أحيانا يقعون في الأخطاء fallible، يجب تأسيس دولة بموافقة الشعب لحفظ السلم وتتأكد من رعاية العقود. ولكي تصون حقوق كلالمواطنين يجب أن تكون الدولة محايدة (impartial).

---

[٦] Chandhoke 1995:88, Ibid., p. 11.

[٧] Pollock, Graham, *Civil Society Theory and Euro-Nationalism*," Studies In social and Political Thought.1997, p. 23.

٢. جـون لوك:

يحمل لوك مفاهيم شبيهة لتوماس هوبس. في نظرته للوضع السياسي في انجلترا – أنها فترة الثورة المجيدة – تجلت في الصراع بين الحق الإلهي للتاج الملكي والحقوق السياسية للبرلمان، هذا الصراع دفع لوك لصياغة نظرية العقد الاجتماعي وهي تتمثل في دولة محددة ومجتمع قوي. بالنسبة له أن الناس عاشوا حياة غير آمنة في حالة الطبيعة. لذلك اتفق الناس على تأسيس سلطة عامة مشتركة (common public authority). غير أنه لم يستبعد تصاعد قوة السلطة السياسية وتتحول إلى نظام فرد متسلط (أوتوغراطي) إذا لم توضع لها قيود.[٨]اتفق هوبس ولوك على ضرورة إقامة نظام يتحقق فيه التعايش السلمي بين الناس ، وهذا النظام يمكن أن يتحقق من خلال اتفاقية أو عقد اجتماعي.

ويرى مفكرو عصر التنوير أن الناس عقلاء ويمكنهم تشكيل مستقبلهم وبالتالي لا يحتاجون إلى حكم مطلق للسيطرة عليهم. مثلا يتفق إمانويل كانت مع **جان جاك روسو** أن الناس بطبعهم محبون للسلام peace lovers. وأن الحرب هي نتاج للحكم المطلق.[٩] ويرى (كانت) أن النظام سوف يكون فعالاً ليحول دون هيمنة فئة محدودة ويمنع طغيان الأغلبية.

إذن يرجع ظهور المفهوم (تبلور بصورة واضحة) إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر مع نظريات العقد الاجتماعي عند توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو، حيث كان المفهوم يشير في ذلك الوقت إلى مجتمع المواطنين الأحرار الذين يختارون بإرادتهم الحرة شكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظله. وظل مفهوم المجتمع المدني يُستخدم بواسطة المفكرين الاجتماعيين حتى هيغل وماركس، أي إلى أواخر القرن التاسع عشر.[١٠]

٣. العصر الحديث: هيجل (G.W.F. Hegel):

غيّر هيجل مفهوم المجتمع المدني تغييراً كاملاً فتح به المجال إلى فهم ليبرالي بوصفه شكل من أشكال "مجتمع السوق" في مقابل مؤسسات الدولة القومية الحديثة.[١١] وقد ميّز هيجل بين المجتمع المدني

---

[٨] Kaviraj, 2001, p. 291, In: O'Brien, Ibid., p. 3.

[٩] Alagappa, Muthiah. *Civil Society and Political Change in Asia*. Stanford: Stanford University Press. 2004, p. 30.

[١٠] سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني،جريدة الحياة اللندنية، العدد (١٣٨٩٤)، ٢٠٠١/٣/٣١، ص ١٠.

[١١] Hegel,G.W.F., *Elements of the Philosophy of Rights,* edited by Allen Wl. Wood (Cambridge University Press, 1991), p. 184.

كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعُرف والتقاليد والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شكبة العلاقات المشار إليها.[١٢]

يختلف هيجل عن أسلافه في أنه جعل المجتمع المدني مجال مستقل ونظام للحاجات "a system of needs"، وهو الفضاء بين الأسرة والدولة. والمجتمع المدني هو حقلrealm للعلاقات الاقتصادية كما هو الحال في المجتمع الصناعي الرأسمالي لأنه ظهر في عصر الرأسمالية وخدم مصالحها المتمثلة في الحقوق الفردية والملكية الخاصة.[١٣] واستخدم هيجل المفهوم باللغة الألمانية ليدل على فضاء (sphere) ينظمه القانون المدني (civic code). هذا الاتجاه الجديد في تصور المجتمع المدني اتبعه كل من أليكس توكفيل وكارل ماركس.

يرى هيجل أن المجتمع المدني يتجلى في قوى متناقضة. وبما أنه مجال للمصالح الرأسمالية فإن الصراعات وعدم المساواة فيها متوقعة في داخله (مثل الاستعداد العقلي والجسدي، المواهب والأوضاع المالية). ويرى أن هذه التباينات تؤثر على الخيارات من ناحية نوعية العمل الذي يقومون به. ويرى أن الوظائف المتنوعة في المجتمع المدني تشمل ثلاثة مجالات: المجال الأساسي (الزراعة)، والمجال الرسمي (التجارة والصناعة)، والمجال العالمي (المجتمع المدني). ويستطيع الفرد أن يختار مجاله، وإن كانت خياراته محدودة بالتباينات السالفة الذكر. لكنه يرى أن هذه التباينات تمكن من ملأ كل المجالات بحيث تتحقق كفاءة النظام.[١٤]

٤. كارل ماركس:

اتبع ماركس مفهوم هيجل للمجتمع المدني. يرى ماركس أن المجتمع المدني هو البنية الأساسية التي تتفاعل فيها قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية، موافقا على وجود علاقة بين الرأسمالية والمجتمع المدني. حيث يرى أن الأخير يمثل مصالح البرجوازية. وبالتالي فإن الدولة باعتبارها بناءً فوقيا هي أيضا تمثل مصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة. وتبعا لذلك فإنه يرفض أن يكون للدولة دور إيجابي كما يذهب هيجل. ويرى أن الدولة لا يمكن أن تكون محايدة في تعاملها مع المشكلات، بل هي مدافع عن مصالح الطبقة

[١٢] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ٢٠٠٠،ص ص ١٧٨ – ١٨٠.

[١٣] Ibid,.p. 202.

[١٤] Hegel, Ibid., p. 202.

البرجوازية. بل هي الأداة التنفيذية للبرجوازية والتي سوف تتلاشى حالما يحقق العمال السيطرة الديمقراطية على الدولة.[١٥]

٥. قرامشي:

غير أن جرامشي انتقد مفهوم كارل ماركس للمجتمع المدني. حيث يرى أن المجمتع المدني هو جزء من النظام الأساسي الاجتماعي/الاقتصادي للدولة، بل وضع المجتمع المدني كجزء من البناء السياسي الفوقي؛ واعتبر المجتمع المدني بمثابة ماكينة للهيمية البرجوازية باعتبارها تمثل طبقة محدودة ليس إلا. كما ركز قرامشي على الدور الحاسم للمجتمع المدني كمساهم في رأس المال الثقافي والآيديولوجي اللازم لاستمرار الهيمنة الرأسمالية. وليس كما طرحه كارل ماركس كمشكلة فإن قرامشي اعتبر المجتمع المدني مجال لحل المشكلات.[١٦] لقد أساء اليسار الجديد فهم رؤية قرامشي عندما أوكلوا للمجتمع المدني دور مفتاحي في الدفاع عن الناس ضد الدولة والسوق، وتأكيدهم على الإرادة الديمقراطية للسيطرة على الدولة. وفي الوقت نفسه اعتبر الليبراليون الجدد المجتمع المدني فضاء أو مجال للصراع للقضاء على الحكومات الشيوعية والسلطوية. وهكذا فإن مفهوم المجتمع المدني يحتل مكانة مهمة في الخطاب السياسي لدى الليبراليون الجدد واليسار.

كان أنطونيو جرامشي آخر الفلاسفة والمفكرين الذين جعلوا لمفهوم المجتمع المدني مكانة كبرى ومحورية في بنائهم النظري، حيث يُعرف جرامشي المجتمع المدني في سياق حديثه عن المثقفين وتكوينهم محددا مستويين للأبنية الفوقية: أحدهمايُطلق عليه المجتمع المدني، وهو الذي يتكون من مجموع الهيئات التي توصف بأنها هيئات خاصة، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي. ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة أو الجماعة الحاكمة في المجتمع كله من جهة، ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال مؤسسات الدولة وحكم القانون من جهة أخرى. ومن ثم يعتبر جرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يُمسى بالخصا من المنظمات والنقابات والأحزاب السياسية والمدارس

[١٥] Edwards, Michael. *Civil Society*.Cambridge , England: Polity Press, 2004, p.10.

[١٦] V.I. Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, (2010). See also: Ehrenberg, John. Civil Society: The Critical History of an Idea. New York. New York University Press, 1999.

والجامعات ووسائل الإعلام والرأي العام وغير من الهيئات التي تتجسد في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد.[١٧]

٦. **ما بعد التاريخ الحديث:** Post-modern History

يُعتقد أن أول من طوّر مفهوم المجتمع المدني في عصر الحداثة هو المعارضة السياسية في منظومة دول شرق أوروبا (الكتلة السوفيتية) في ثمانينات القرن العشرين. غير أن البحث يوضح أن الدعاية الشيوعية لها الأثر الأكبر في تطوير ونشر الفكرة في محاولة لشرعنة التحولات النيولبيرالية في عام ١٩٨٩. بحسب نظرية إعادة بناء نظم الرعاية، أصبح التصور الجديد لمفهوم المجتمع المدني آيديولوجيا لليبرالية الجديدة مانحة الشرعية لتطور قطاع ثالث كبديل لدولة الرفاه. وأن التطور الحالي للقطاع الثالث هو نتاج لعملية إعادة هيكلة نظم الرعاية أكثر من كونه نتاج للدمقرطة democratization.[١٨]

يرى جيليان شويدلر (Jillian Schwedler) أن المجتمع المدني يظهر مع بعث أو إحياء المجال العام حيث يبدأ الأفراد والجماعات في تحدي حدود السلوك المسموح به، مثلاً عندما يتم الحديث علناً ضد النظام أو مطالبة الحكومة أن تستجيب للحاجات الاجتماعية – عندها يبدأ المجتمع المدني في التشكُّل.[١٩]

الملاحظ بصورة عامة أنه رغم الاجتهادات الكثيرة والاسهامات المتعددة من مختلف الفلاسفة والمفكرين في تأسيس مفهوم "المجتمع المدني" إلا أن الإسهام الأكبر يرجع إلى مفكري العقد الاجتماعي. فقد كان نتاج اسهاماتهم أن تبلور تصور عام متفق عليه بتأكيد "تمايز الدولة والمجتمع بإقرار الحقوق المدنية للأفراد أو المواطنين واعتبار قيام السلطة السياسية أو الدولة هو نتيجة تعاقد اجتماعي وتنازل متبادل بين السلطة والفرد، وخروج من الحالة الطبيعية إلى نشأة المجتمع المنظم... حيث يتوافق الجميع على قواعد يتنازل بموجبها الفرد عن حريته المطلقة مقابل قدر من الأمن والاستقرار والنظام؛ أي خضوع الإرادة الحرة إلى الإرادة العامة."[٢٠]

---

[١٧] أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ١١٧ – ١١٩.

[١٨] Pawel Stefan Zaleski, Neoliberalism and Civil Society, Wydawnictwo UMK, Torun 2012.

[١٩] Schwedler, 1995, p. 5. See also Habermas, J. 1974. The Public Sphere: an encyclopedia article. New German Critique. 3, 49 – 55.

[٢٠] حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان(، سلسلة الثقافة السياسية: مفاهيم وقضايا،٢)،القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١، ص ١٠.

ثالثاً: المجتمع المدني والديمقراطية:

كان للفيلسوف الانجليزي جون لوك الأثر الأكبر في إحداث نقلة في مفهموم المجتمع المدني. فمن خلال مساهماته في الفلسفة السياسية كان لوك هو أول من أعطى مبادئ القانون الطبيعي مضموناً يرتبط بالحرية وربطها بالعقل البشري بمعزل عن أمور الوحي والدين، أي رفض الحق الإلهي المقدس الذي روجت له الكنيسة... وقد تسبب مثل هذه الأفكار في عداء شديد تجاه لوك من الرافضين لليبرالية. كما اهتم بمبدأ المِلْكية الخاصة، وهذا ما جعل فكرة العقد الاجتماعي منطقية لحماية الملكية والثروة، إذ لا بد من قيام مجتمع سياسي يحافظ على الحرية ويحمبي الملكية. وحدد لوك المؤسسات التي يراها قادرة على القيام بهذه الوظيفة، وهي الملكية المقيدة، أو النظام البرلماني أو النظام الرئاسي.[٢١] يرى لوك أن الأفراد يستمتعون بحرياتهم وحقوقهم الطبيعية يخضوعهم للعقد الاجتماعي حيث يكوّن مجتمعا مدنيا وهو الوظيفة الأساسية له ثم يمارس فيه الأفراد حقوقهم الطبيعية تحت حكومة تنفذ القوانين التي تحمي هذه الحقوق وتمنع النزاعات. ويرى لوك أن يسود رأي الأغلبية وللشعب الحق في إزاحة الحاكم إذا انتهك هذه الحقوق. يُلاحظ أن "الالتزام بالحقوق الطبيعية وحكم القانون ووظيفة الدولة كضامن لهذه الأوضاع بالإضافة لحكم الأغلبية، هي الآراء التي ساعدت على تشكيل الثورتين الأمريكية والفرنسية، كما قدمت المفاهيم المحورية لتطور الديمقراطية الليبرالية."[٢٢]

نمو المجتمع المدني وتطوره يتناسب عكسيا مع تضخم الدولة. فتضخم الدولة يكون على حساب الحريات والحقوق الطبيعية، كما أن تطور المجتمع يعني تقليص دور الدولة. من أهم كُتّات هذا الاتجاه هو توماس بين Paine (١٧٣٧ – ١٨٠٩) والذي يرى "أن المجتمعات تصبح مدنية مع توسع التجارة والصناعة من خلال تقسيم العمل ... وأن واجب الدولة الوحيد هو التأكد منأن حياتنا وحرياتنا وأملاكنا مصانة."[٢٣] وهناك من يرى أن سعي الدولة للحفاظ على النظام وتقليل الصراع يهدد الحريات التي تساهم في ازدهار المجتمع المدني. "ويزدهر المجتمع المدني عندما يكون الأفراد قادرين على التمتع بحقوقهم الطبيعية

[٢١] بريلووليسكيية، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٣٣. في: حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص ص ١٨ – ١٩.

[٢٢] المرجع نفسه، ص ٢٣٤.

[٢٣] معجم المصطلحات السياسية، تحرير نيفين مسعد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ١٤٠.

وممارستها. وأن السوق وليس الحكومة هو الذي يُعطي أحسن الفرص لنمو المجتمع المدني، لأن حدود طاقة الفرد لإشباع الرغبات الطبيعية لا يمكن أن تتحقق إلا المبادلات التجارية. وأن الحاجات والرغبات هي التي تدفع الناس إلى الحياة في مجتمع وتجعلهم مرتبطين أكثر من التنازع والخوف على مصالحهم."[٢٤]

كما يرى البعض أن الليبرالية الأمريكية المعاصرة ما هي إلا ليبرالية الدولة لا ليبرالية المجتمع ذلك لأنها ترمي إلى إرساء تدخل الدولة الديمقراطية من أجل التقدم الاجتماعي وعدالة التوزيع.[٢٥]ورغم أن الدولة مطلوبة وهي نتيجة العقد الاجتماعي، وضرورية لحماية الملكية لكن في نفس الوقت عليها ألا تتدخل في شؤون الأفراد والمجتمع. و"إلا كانت مخلة بشروط التعاقد الاجتماعي الحق، وإلا امتدت سطوتها لتصيب المجتمع المدني في حقيقة وجوده ذاته."[٢٦]

أما أنصار التيار المحافظ مثل توكفيل (١٨٠٥ – ١٨٥٩)، وبيرك وأوكيشوت فيرىأن الأبعاد التقليدية للمجتمع مثل القيم والتقاليد والمؤسسات والنظم القائمة هي الأساس لاستقرار المجتمع المدني الذي يستطيع أن يقدم الحقوق والحريات ويُهيئ المناخ للفضيلة المدنية. ويدافعون عن أنواع مختلفة من القيم الاجتماعية تعتبر مسؤولة عن التماسك الاجتماعي وهوية الفرد. ويؤكد إدمون بيرك الارستقراطية الطبيعية ويدافع عن مجتمع النخبة المؤهلة كطريقة مثلى لدعم تماسك المجتمع وعدالته الشاملة.[٢٧]

وفي رأي توكفيل أن الديمقراطية والمساواة والفردية تساعد على ما يجعل الناس مستقلين وضعفاء فلا يستطيع أحد أن يجبر أحداً على مساعدته. ولهذا من أجل أن يحقق الأفراد أهدافهم الخاصة ينظمون أنفسهم في اتحادات وجماعات كل وفقا لنشاط خاص. ويكتسب الناس بالتجمع القوة الجمعية لتحقيق أهدافهم، ويتعلم كل فرد تحديد مصالحه وأن للآخرين مصالح فإذا لم يعمل لا يحصل على شئ لنفسه. وهنا يعود البعد المشترك للمجتمع المدني إلى الظهور بوصفه مؤسسا على الفضيلة المدنية للاحترام المتبادل، والفضائل المدنية تساعد الناس على أن يكونوا مواطنين جيدين يجعلون مجال المجتمع الأوسع الموضوع الهم في

---

[٢٤]المرجع نفسه، ص ص ١٤١ – ١٤٢.

[٢٥]أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة نصار عبد الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب.ت)، ص ٣٧. في: حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص ٢٢.

[٢٦]سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، في: كتاب المجتمع المدني في المجتمع العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بحث جماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)ن ص ص ٥٢ – ٥٣.

[٢٧]استيفن م. ديلو (ترجمة فريال حسن خليفة)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ١٦

حياتهم.[٢٨] وما يهدد المجتمع المدني في رأي توكفيل هو أن يفقد المواطنون حريتهم السياسية أو أن يفشل المجتمع في تحقيق التزامه بالمساواة لكل المواطنين. ويبحث مجتمع كيشوت عن كل فعل إنساني بمباديء تحدد قواعد السلوك وينكر على الفرد استقلاليته ... وأن المجال المنفصل للمجتمع المدني هو وضع يحمي الناس من الاعتداءات المنبثقة عن قوة الدولة المركزية.[٢٩]

كان مدخل أليكس توكفيل هو تأكيد توازن الدولة والمجتمع. وحاول نفي التعارض بين الإثنين، لأن الخيار – كما يقول عزمي بشارة – بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه.[٣٠] كان توكفيل يهدف إلى تحقيق توازن وتعايش بين الدولة والديمقراطية والمجتمع المدني لكي يتكامل الإثنان: تدعم الدولة المجتمع المدني الذي يضمن استمرارها كدولة ديمقراطية – أي يحميها من الانزلاق إلى أن نوع من الاستبدادية. وقد ربط توكفيل بين الحرية والمساواة في كل كتاباته.[٣١]

يؤمن توكفيل بمجتمع مدني نشط تخلقه الروابط الحرة التي تدار ذاتياً... ويرى أن الأحزاب السياسية والصحافة من أهم صور الترابط الطوعي.[٣٢] ويعتقد توكفيل أن على الجمعيات والروابط أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع. ويرى أن "في البلدان الديمقراطية فن إنشاء الجمعيات هو أبو التقدم... حتى يحافظ البشر على تمدينهم أو ليزدادو مدنية يتمثل هذا القانون في فن انشاء الجمعيات التي يجب أن ينمو بينهم متوازياً مع فرص المساواة بينهم.[٣٣]

يلاحظ هايدن وجود أربعة مواقف فلسفية في تحليل مفهوم المجتمع المدني. فهناك تيار تمثلة تقاليد كتابات (بين) و (هيجل) التي تحتفظ تماماً بمنظور الاقتصاد السياسي، إذ لا يمكن رؤية المجتمع المدني معزولاً عن القوى الاقتصادية. وعلى خلاف ذلك من اتبع خطوات لوك وتوكفيل، يقولون باستقلالية القوى غير الاقتصادية. فالترتيبات الدستورية تعكس مثل هذه العوامل باعتبارها معايير سائدة أو تكوين مؤسسي في

---

[٢٨] المرجع نفسه، ص ١٧.
[٢٩] استيفن، المرجع السابق، ص ١٧.
[٣٠] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٤٦.
[٣١] حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص ص ٢٢ – ٢٣.
[٣٢] قاموس الفكر السياسي، مصدر سابق، ص ١٨١
[٣٣] حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ٢٥.

المجتمع المدني والتي تعتبر بدورها منفصلة عن تقسيم العمل والتكنولوجيا ورأس المال. ويضيف ملاحظة أخرى وهي أن خطاب المجتمع المدني في أوروبا عموماً ظل متاثرا أكثر بكتابات لوك وهيجل. فالعلاقات العضوية بين الدولة والمجتمع المدني لم تطرح تساؤلات في النقاش الأوروبي إلا نادراً. من ناحية أخرى نجد أثر توكفيل وبين واضحا وركز على السوق ودور نشط للتنظيمات الطوعية. ويكمن الاختلاف الأوروبي والأمريكي في أن الأوربيين لهم توجه أداتي أو وسائلي (instrumentalist) أكثر تجاه المجتمع المدني، ومبرر وجوده، قدرته على إحداث الإصلاح في الدولة. أما المفكرون الأمريكيون فلديهم تصور أصولي، فهو مطلوب في حد ذاته، لأن **المعايير الديمقراطية تكمن في المجتمع المدني**.[٣٤]

ويحدد هايدن أربع مدارس فكرية رئيسية برزت في نقاشات وتصور المجتمع المدني المعاصر، وبنى تقسيمه هذا على أساس مدى الارتباط أو الابتعاد بين الدولة والمجتمع:

المدرسة الأولى، مدرسة الجمعيات أن التنظيمات الطوعية associational school وتعبر عن موقف توكفيل، ومن أهم كتابها استيبان Stepan وديامونDiamond .[٣٥] وقد عُرّف المجتمع المدني في هذا السياق بأنه عالم الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يقف بين الأفراد والمؤسسات السياسية التمثيلية. وهنا يرى دياموند المجتمع المدني **يقوم بمهمة تقوية الديمقراطية** باحتواء سلطة الدولة من خلال النقد العام، وتحفيز المشاركة السياسية من قِبل المواطنين، وتطوير معايير وقيم ديمقراطية مثل التسامح والتسوية، خلق وسائل لتمفصل وتجميع وتمثيل المصالح خارد الأحزاب السياسية بالذات على المستويات المحلية، تخفيف الصراع بتقريب وتداخل المصالح، تجنيد وتدريب قيادات سياسية، مساءلة وإصلاح المؤسسات والإجراءات الديمقراطية القائمة، ونشر المعلومات.[٣٦]

المدرسة الثانية: عند هايدن يسميها مدرسة النظام الحاكم (Regime School). وهي مستوحاة من لوك. فهي تركز على طبيعة النظام وكيف يمكن جعل أحكامه ديمقراطية. وتقرر بأن تكريس الديمقراطية

---

[٣٤] GoranHyden. "Building Civil Society at the turn of the Millennium", in: Burbidge, John: Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and the Rise of the Civil Society. New York, The Institute of Cultural Affairs, International Pact Publications, 1997, p. 21.
في: حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ص ٣٢ – ٣٣.

[٣٥] Larry Diamond. "Toward Democratic Consolidation", Journal of Democracy, Vol. 5, Nr 3, 1994, pp. 4 -17.

[٣٦] Diamond, Ibid., p. 4

يتطلب تغيرات في الدولة والمجتمع. وتهتم هذه المدرسة بالمسألة الدستورية لتنظيم العلاقة بين الاثنين لتطوير الديمقراطية. ويؤخذ عليها أن وجود الدستور في حد ذاته لا يمثل ضمانة للديمقراطية إذ لا بد من محتوى جيد وترتيبات عملية لتوازن السلطة وكبح تعديها على الحريات. ولكي يكون الدستور فعالاً لا بد من أن يلبي حاجات ودوافع المجتمع، مما يتطلب آليات دستورية وقانونية تمنع مخاطر سوء استخدام السلطة السياسيةز والفرق بين المدرستين السابقتين هو أن الثانية تركز على الإطار الذي يمكن أن ينمو فيه المجتمع المدني، بينما تركز الأولى على المحتوى أو المضمون. ولكن يجب ألا تبعد إحداهما الأخرى، كما هو الحال في هذا الميدان. لذلك هناك الكثير من منظمات حقوق الإنسان تبذل جهودها لتشكيل ومراقبة الالتزام بحكم القانون دون أن يمنعها ذلك من تقوية الجمعيات الطوعية. [٣٧]

المدرسة الثالثة هي الليبرالية الجديدة New Liberalism والتي تؤكد على أهمية الإصلاح البنيوي بهدف تقوية الملكية الخاصة. وهذه هي العلاقة التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية والتي تم اكتشافها من مواقع مختلفة منذ عصر ماكس فيبر. وتعتبر سياسات التكيف الهيكلي (structural adjustment) تهتم بالتحرير الاقتصادي والاستقرار المالي، من دعائم التطور الديمقراطي، لكن لم تثبت التجارب علاقة حتمية بين السوق والديمقراطية، بل هناك بعض الدكتاتوريات حققت تقدما اقتصادياً. ويرى البعض أن ذلك يرجع إلى ضعف المجتمع المدني لأن المجتمع المدني القوي يمنع الدولة من إصدار القرارات الصعبة.[٣٨]

أما المدرسة الرابعة فهي ما بعد الماركسية التي يمثلها اليسار الجديد الذي لا يتعصب لثوابت الماركسية – إن وجدت – ولكنهم يؤكدون مثل الليبرالية الجديدة على أهمية البني الاجتماعية التي كونها الاقتصاد المهيمن. ويحلل بعض كتاب هذا الاتجاه المجتمع المدني على ضو السلطة والهيمنة التي تمارسها طبقات اجتماعية معينة. ويركزون على دور الطبقة العاملة التاريخي في تكريس الديمقراطية ولكنهم يعطون الآن قيمة لتأثير بني عابرة للقوميات في تركيبة العولمة المعاصرة. ويرى بعض كتاب هذه المدرسة إمكانية أن يكون للحركات الاجتماعية القوية القادرة دور التحدي في مواجهة البني السائدة، مما يمنح الأمل في

---

[٣٧] GoranHyden, op. cit., pp. 24 – 25.

[٣٨] Ibid,. pp. 25 – 26
.في حيدر إبراهيم علي، ص ص ٣٨ – ٤٠،

التغيير الجذري. وصارت الحركات الاجتماعية ملموسة الأثر مثل الحركات النسوية وحماية البيئة وغيرها – في مجتمعات ما بعد الصناعة المادية أكثر من المجتمعات النامية، مع استثناءات ضئيلة في مجتمعات أمريكا اللاتينية.[٣٩]

رابعاً: تطور دراسة المفهوم:

انشغل الفكر الغربي بصياغة تصنيفات أو نماذج كبرى مثل التحول من الاقطاعية إلى الرأسمالية، وتحديث المجتمع التقليدي؛ لكن يُلاحظ أنه خلال قرون التحول (١٥٠٠ – ١٨٠٠) كان المفهوم الذي يشغل مكانة محورية في مناقشة النظام الاقتصادي هو مفهوم المجتمع المدني. إذ بدت واضحة طبيعة اقتصاد التبادل الجديد، وانفصاله عن الدولة، وما ترتب على ذلك من نتائج أخلاقية، وسياسية، واشكال مصاحة للتنظيم الاجتماعي. وهكذا، كان التفكير في الحرية الجديدة التي اكتسبها الأفراد في المجتمع المدني موضوع اهتمام واسع النطاق خلال عصر التنوير. وجدير بالذكر أن مؤلف توماس هوبس الشهير (اللويتان Leviathan) الذي انطوى على فلسفته السياسية جاء انعكاسا لتكل البساطة والقوة التي ميزت العلاقات الاجتماعية بعد أن أصبحت خاضعة لعلاقات التبادل بين الأفراد.[٤٠]

على أنه لُوحظ أن في معظم النظريات المبكرة حول المجتمع المدني كانت التصورات حول الطبيعة البشرية، والعالم الميتافيزيقي تلعب دورا مهماً. فالفكرة التي مؤداها أن هناك حالة للطبيعة كانت قائمة قبل ظهور المجتمعات استخدمت بواسطة كُتّاب كثيرين كأداة للمناقشة التاريخية أو أداة تحليلية وذلك لاستخلاص ما هو مميز وجوهري حول الأفراد والمجتمع. ومعنى هذا الافتراض لوجود حالة طبيعة هو المقابلة بين النظام الطبيعي والنظام الاجتماعي. أما النظام الطبيعي فهوالنظام الذي خلقة الله، ومن ثم فإن له الشرعية والأولوية على النظام الاجتماعي الذي هو من وضع الإنسان. والفكرة الأساسية التي تنهض عليها هذه النظريات التي صاغت فكرة القانون الطبيعي هي أن هناك مساواة طبيعية وأساسية بين كل الكائنات الإنسانية. وهذه الفكرة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني. وهي التي أصبحت الأساس الذي أُقيمت على المذاهب الليبرالية بكافة أنواعها. فإذا كان الأفراد جميعا يشتركون في طبيعة بشرية واحدة، بمعنى أنه توجد لديهم نفس السمات

---

[٣٩] المصدر نفسه، ص ٢٦.

[٤٠] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث (الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية)، القاهرة:دار المعرفة الجامعية، (د. ت.)، ص ١٧٤.

والخصائص الإنساينة وهم أيضا يواجهون نفس الظروف الطبيعية والبيئية، ولديهم جميعا القدرة على العمل، والدافع للمحافظة على وجودهم وإلى تحسين أحوالهم، إذن فالمجتمع له أساس طبيعي. كما أن الترتيبات الاجتماعية الخاصة به يجب أن تنسجم وتتوافق مع القانون الطبيعي الإلهي لكن هذه النظرة البسيطة والطبيعية للمجتمع، كانت تصاحبها نظرة أخرى أكثر تعقيداً، فلقد زاد الاعتماد المتبادل بين الناس لاشباع حاجاتهم، نتيجة لتقسيم العمل والتخصص، واتسع نطاق الأسواق، واتسع نطاق انتاج السلع والخدمات والتجارة.

ولهذا فقد اصطحب هذا التصور الاقتصادي معه تصوراً سياسيا للدولة – دولة ذات سلطة وقوة، ولكنها موجهة لأداء دور معين ألا وهو دعم القواعد التي تحكم المجتمع المدني. فعلى الدولة أن تكون من القوة بحيث تستطيع أن تقوم بهذا الدور، وومن جهة أخرى يتعين أن تعرف حدود تدخلا في التنظيمات والتعاقدات الخاصة بالمجتمع المدني. **والدولة إذن تنظم ولا تتدخل.** وفي هذه الحالةتصبح المنافسة بين الأفراد، ليست ظاهرة طبيعية فحسب، بل وسيلة تحقيق المصالح العامة. فحينما يحقق الأفراد مصالحهم الخاصة داخل هذا الإطار، فإنهم أيضا يحققون الصالح العام، لأنهم يسهمون في تنمية السلع والخدمات التي تُباع وتُشترى في الأسواق بأقل تكلفة ممكنة للمجتمع.[٤١]

المجتمع المدني بوصفه مجتمعا مدنياً، أو مكتفياً باسهامات أفراده في تفاعلهم مع البيئة الطبيعية، واشباعهم لحاجاتهم الطبيعية، ودوافعهم النفسية، أصبح من المفاهيم التي تمثل احدى الأفكار المسيطرة في الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر. الأمر الذي جعل "المجتمع المدني" ذاته – بما ينطوي عليه من حاجات وأنظمة – موضوعا لدراسة مستقلة هي الاقتصاد السياسي التي تطورت عن الفلسفة الأخلاقية. وترجع أهمية هذه الخطوة في أنها جعلت مفهوم المجتمع المدني يمثل مجالا محددا ومنفصلاً عن الدول التي يتعامل معها الأفراد كمواطنين. وهذا بدوره يسّر التفرقة بين الاقتصاد وال والعلوم السياسية. فحينما ندرك المجتمع المدني بوصفه يتضمن مبادئ تنظيمة، ويمثل الأساس المادي الذي لا غنى

[٤١] Andrew Gamble, An Introduction to Modern Social and Political Thought, London, Macmillan Press, 1981, p. 44.

عنه لكل سياسة أو ثقافة، فإن ذلك يفتح الطريق أما دراسته وفقا لطبيعته الخاصة، دون استعارة تصورات أخرى خارجة عن نطاقه من السياسة أو الفلسفة. لقد كان ذلك يمثل تغييرا عميقا في الفكر الغربي.[٤٢]

بصورة عامة يبحث مفكرو المجتمع المدني في طبيعة البناء السياسي وعلاقته بالمجتمع المدني والمشاركة في صنع القرارات وتحديد الاختيارات المجتمعية، والتأكيد على الاستخدام العام للعقل في مناقشة القضايا المجتمعية العامة والعمل على تفهم آراء الآخرين جيداً والقيم التي يلتزمون بها من أجل الوصول إلى وجهات نظر مشتركة في القضايا موضوع المداولة. ويخشى جميع مفكري المجتمع المدني أن يشجع اتجاه السوق على خلق مجتمع لا يعمل على تدعيم الاهتمام بحقوق الأفراد وحرياتهم وحاجاتهم.. لكن يرى الجميع أن المجتمع المنظم جيداً لا يعاني هذا المصير.[٤٣]

وقد تحدث بعض المفكرين والباحثين عن "شروط تاريخية" الواجب توافرها في المجتمع حتى نعده مجتمعا مدنيا كائنا ما كانت الدولة والمجتمع السياسي. ووضع أحد الباحثين تصورا للإطار النظري لهذه الشروط المتمثل في وعي متشكل تاريخياً لمجموعة من التمايزات التي تمثل الشروط التاريخية لنشوء المجتمع المدني التي اقترحها جون إيلي ولخصها عزمي بشارة:[٤٤]

أ. الفصل بين الدولة والمجتمع كشرط معطى تارخياً.
ب. اعتبار الفرد المواطن، وتميزه ككيان حقوقي متفرد.
ت. الوعي بالفروق التي تميز المنظمات الطوعية التي يلتف حولها الأعضاء في وعي واختيارية، وبين الجماعات العضوية الطبيعية كالعشائرية والقبلية.
ث. رؤية الفروق بين أهداف ومرامي ونظم المنظمات الاجتماعية الطوعية، وأهداف وبني المؤسسات الاقتصادية.
ج. التفريق بين مؤسسات وهياكل الدولة، و أهداف ونظم وبنى وآليات الاقتصاد.[٤٥]
ح. الوعي بأوضاع المنظمات الطوعية كمؤسسات قائمة على الديمقراطية المباشرة،ومؤسسات الدولة الليبرالية ثمرة الديمقراطية التمثيلية.[٤٦]

---

[٤٢] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ص ١٧٦ – ١٧٧.
[٤٣] استيفن م. ديلو، التفكير السياسي... مرجع سابق، ص ١٠.
[٤٤] John Ely, "The Politics of Civil Society", Telos No. 93 (Fall 1972), p.164.
في: الطيب حاج عطية، منظمات المجتمع المدني والديمقراطية والسلام، الخرطوم: أفكار جديدة، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٧، هيئة الأعمال الفكرية، ص ٨٤.
[٤٥] عزمي بشارة، المجتمع المدني – دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

خامساً: دلالات المفهوم وتعقيداته في العصر الحديث:

فى نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجى منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية. فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية (أي الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية[٤٧].

وحظي المجتمع المدني باهتمام خاص، من المفكرين والباحثين في العلوم الإنسانية، عموماً والعلوم السياسية خصوصاً، لكونه جاء يحمل في ثناياه الحد من استبداد النظم السياسية ودكتاتوريتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً[٤٨]. ويحمل بين قسماته الرئيسة أهدافاً ووظائف لمعالجة الخلل الذي يصيب الكثير من النظم السياسية بسبب انفراد صناع القرار بالحكم وما يتركه هذا الخلل من آثار وآنعكاسات على حياة المجتمع عموماً، وعبر خلق بيئة واسعة للتنافس مع النظم السياسية لكن بأدوات سلمية وبأساليب مشروعة قانوناً تقع ضمن اختصاص الحريات المدنية والسياسية، كما يحمل بين ثناياه التعدد في المجال الوظيفي. فكأنه جاء وصفة سحرية لحل الكثير من المشاكل، ولتحسين العلاقة بين النظم السياسية وشعوبها إذا ما أتاحت تلك النظم الفرصة لعمل المجتمع المدني داخل بلدانها بفعل تعدد مكوناته . ومن ثم فإن هذا التشعب

---

[٤٦] برهان غليون، "المقدمة". اسماعيل فيرجون وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، في الطيب حاج عطية، مصدر سابق.

([٤٧]عمر الخذراوي، وكيل وزير الداخلية، طرابلس ١٨ نوفمبر/ كانون أول ٢٠١٢

(٤٨)سداد مولود سبع ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، رسالة دكتوراه ، ليبيا ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٥.

والاختلاف في الأداء الوظيفي هو مصدر أهمية المجتمع المدني وإن الدول في عالم الجنوب، وتحديداً البلدان العربية، أصبحت بحاجة ماسة له لترشيد الحكم في نظمها. لاسيما وأن بعض مؤسسات المجتمع المدني أضحت تمثل حلقة وصل بين النظام السياسي والمجتمع، وهذا بالفعل ما تحتاجه البلدان العربية لكسر الجمود وبناء قاعدة للتحول الديمقراطي بصورة سلمية.

ويلاحظ البعض وجود كم هائل من الدراسات والمقالات المؤلفة والمترجمة إضافة إلى الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تم تنظيمها منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تناقش هذا المفهوم، والتي تبحث وتؤصل له من مختلف الزوايا بحثا عن تطوره التاريخي في سياقه الغربي ودلالاته ومؤشراته في ذلك الإطار ومدى صلاحيته للنقل إلى الفضاء العربي وما إذا كان هناك مفهوم بديل يمكن الاستعانة به أم لا.[٤٩] وقد دفع هذا أحد الكتاب الذين ينتمون إلى التيار الليبرالي إلى الدعوة إلى إسقاط هذا المفهوم من الأدبيات المعاصرة واستبداله بمفاهيم أخرى أكثر وضوحا وأقل غموضاً مثل "المجتمع السياسي" أو "الجماعة السياسية". لكن في تقديري أن "المجتمع السياسي" أو الجماعة السياسية لا يمكن أن تستوعب الفضاءات والتكوينات التي يشملها المجتمع المدني فتظل هناك كثير من القوى الفاعلة في المجتمع – وهي خارج دائرة ما هو سياسي – مما يجعل الأمر أكثر غموضاً. فهلامية مفهوم المجتمع المدني أفضل من التعقيدات المفاهيمية التي تفرزها عملية الاكتفاء بمفهموم المجتمع السياسي. بل أن عبارة المجتمع السياسي تشير إلى الطور الأول من تكوينات الدولة. كما أن الأحزاب السياسية يمكن أن ينطبق عليها مفهوم المجتمع السياسي لكن لا يمكن إدراج المنظمات الطوعية والجماهيرية والفئوية وكثير من الاتحادات في مفهوم المجتمع السياسي. فالأندية الرياضية والروابط الثقافية والاجتماعية والروابط الاقليمية للطلبة في الجامعات لا يمكن اعتبارها جزءً من المجتمع السياسي. غير أن مفهوم المجتمع المدني يمكن أن يشملها. كما أن مفهوم المجتمع السياسي لا يستوعب منظمات اجتماعية تقليدية مثل القبيلة والإدارة الأهلية والتي تشكل جزء من المجتمع المدني ولكن يميزها البعض بمصطلح "منظمات المجتمع الأهلي".. ومن خلال هذا المنظور يمكن أن ننظر لمفهوم المجتمع المدني ليس على أنه هلامي أو غير دقيق، بل من حيث هو مرن ويتصف بالشمول ليستوعب تكوينات اجتماعية أخرى تضيق عنها المفاهيم الأخرى مثل المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية وغيرها من المفاهيم البديلة التي اقترحها بعض الكُتّاب والباحثين.

[٤٩] سعيد بن سعيد العلوي (وأخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

هناك جانب في المفهوم يتعلق بالأحزاب السياسية: والتي يمكن أن اعتبارها جزءً من المجتمع السياسي. ولكن من حيث مجال نشاطها وفضاء حراكها يمكن اعتبارها أيضا من منظمات المجتمع المدني. فالحزب السياسي بحكم وظيفته وخصائصه ومقتضيات تعبئة الجماهير وكسب الأنصار والمؤيدين وحشد السند الجماهيري ونشر برامجه لا بد له من التغلغل والانتشار في مفاصل المجتمع. فهو يعمل الفضاء الاجتماعي مثل كثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى. لذلك في تقديري يمكن اعتبار أي حزب سياسي هو جزء من منظمات المجتمع المدني طالما هو خارج دائرة الحكم. لكن إذا أصبح في الحكم (حزب حاكم) ففي هذه الحالة تسقط عنه – مؤقتاً – صفة منظمة المجتمع المدني. وبالتالي يتم التعامل معه بأنه مؤسسة سياسية رسمية ولا يحق له أن يتمتع بامتيازات المنظمات الطوعية أو منظمات المجتمع المدني الأخرى. وبهذه الشمولية والمرونة يتسع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل مها هو نشاط وحراك وتنظيم "مدني" مقابل كل ما هو "عسكري". وفي هذا السياق يتحدث آخرون عن مفاهيم متصلة بهذا المفهوم مثل "المجتمع السياسي" و "المجتمع المهني".

١. المجتمع السياسي:

وهو الوعاء الذي يجمع كل من يتعاطى العمل السياسي السري أو العلني برمته من خلال الأحزاب السياسية والمعارضة، وأعضاء النظام السياسي القائم هم العاملون في مؤسسات النظام السياسي والانتخابات والترشيح للعمل السياسي، أعضاء المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانخراط الشعب في العمل السياسي في مواسمه... هذا هو المجتمع السياسي. هو بمثابة مجتمع السلطة، أو مجتمع ممارسة القوة والسيادة من خلال أعضائه المكلفين، بمعنى من يُكلف بممارسة سلطة سياسية من طرف الآخرين – أي تفويضه، أو بشكل مستقل، يصبح عضوا من أعضاء المجتمع السياسي.[٥٠] وهناك من يرى أن الأحزاب هي أجسام شرعية للمجتمع المدني. لكن المجتمع المدني هو مؤسسات غير ربحية ولا علاقة لها بمؤسسات الدولة والسلطة (مجتمع السلطة)..فالأحزاب هي جزء من المجتمع السياسي..

[٥٠] صالح السنوسي: العرب بين الحداثة والعولمة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠، ص ٢٢٦.

إذن يرى الكثيرون أن المجتمع المدني يضم الأحزاب السياسية، التي وظيفتها تجميع المصالح والتعبير عنها داخل البرلمان، وهناك النقابات المهنية التي تمثل النخبة المثقفة في المجتمع والتي متى ما اتيح لها ممارسة عملها النقابي بحرية وضمن الضوابط القانونية الصحيحة كلما كانت هناك علاقة سلمية تسود المجتمع، والحال ينسحب على النقابات العمالية وجماعات رجال الأعمال (القوة المحركة لاقتصاد الدولة)والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وفي حال غياب الأساس الصحيح للعلاقة بين الطرفين تنشأ أغلب النظم السياسية على وفق معايير خاطئة ويولد مجتمع مدني مشوه شبيه بتلك المجتمعات المدنية الموجودة داخل البلدان العربية.

٢. المجتمع المهني:

مكونات المجتمع المهني تختلف اختلاف كبير عن غيرها من المجتمع السياسي والمدني. أعضاء المجتمع المدني هم أولئلك الأفراد الذين ينتمون إلى وسائط مهنية يتلقون من خلالها مقابل مادي ومزايا ربحية، وينتمون إلى قطاعات عامة أو خاصة ويتوزعون من خلال النقابات والاتحادات والروابط المهني؛ حق وحريبة التشكيل هذه لها علاقة بالمحافظة على مكتبسات أعضائها من تغول وظلم المؤسسة التنفيذية في الدولة.

في كل المجتمعات لكل مهنة نقابة أو اتحاد أو رابطة ترتبط بعملية الانتاج السلعي أو الخدمي، وهي تسعى للمحافظة على حقوق ومصالح أعضائها في مواجهة السلطة التنفيذية للدولة، وهي مرتبطة بالمهنة وتطويرها والمحافظة على مكتسبات وحقوق ومصالح منتسبيها. فالمجتمع المهني مختلف عن المجتمع السياسي والمدني من حيث الأهداف والبيئة والوسائل والتكوين والاهتمامات والمقاصد العامة.[٥١]

[٥١]إدريس المسماري، ورضا بن موسى، دراسات في المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين، ص ٢٧٥/ في: فتحي عبد السلام معتوق، أثر المجتمع المدني في معالجة الإضطراب السياسي في ليبيا والسودان، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية ٢٠١٦.

٣. المجتمع المدني الجديد و"الشعبوية":

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال. إلا أن البذور الجينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكنها ازدادت وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨-١٩٣٩) [٥٢].

ولكن بعد سنوات قليلة من الاستقلال، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات (الراديكالية) التي صاحب انقلابات عسكرية شعبوية – في سوريا ومصر العراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة "الراديكالية " بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة. وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب نفسها صفة (**شعبوية**) يتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا. وأضفت أنظمة الحكم (الشعبوية) الجديدة هذه على الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا توسعياً، وتمت صياغة " عقد اجتماعي" صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم بالتنمية وضمان العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين) وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييدا للنظم الحاكمة. وتظل ردود الأفعال بين القبول والإذعان، وحتى الأنظمة الملكية العربية التقليدية قد تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينات، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب[٥٣].

---

(٥٢)لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدي من الحكم ، أنظر مقدمة ابن خلدون " المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي " ، بغداد ، المثنى ، ١٩٨٠.

(٥٣) أنظر مناقشات " مؤتمر المنظمات المدنية العربية " القاهرة ، ٣١ – اكتوبر – ٣ نوفمبر ١٩٨٩، والأبحاث المقدمة في ندوة المجتمع المدني العربي"، بيروت ، ٢١-٢٤ يناير ١٩٩٣.

سادساً: المجتمع المدني العالمي:

برز تعبير المجتمع المدني العالمي في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية وربما يصح أيضا ربطه بخطاب العولمة. ينهض هذا الربط لا بفضل الالتقاء حول مضمون معين وإنما بسبب جملة المشروعات والأفكار التي أطلقها انحسار التهديدات المرافقة للقطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة.وقد عكست هذه الخطط والمشروعات روحا تفاؤلية بمستقبل العالم ومحاولة حث الخطى إلى طرق جديدة لعلاج مشكلاته وتطوير بنياته.[٥٤]

وتمثلت الفكرة العامة في عدة تصورات للمفهوم يمكن تقسيمها إلى المدارس التالية:[٥٥]

١. الرؤية المثالية التي ترى أن ثمة بشرى بحقبة سلام ممتدة تحدث قطيعة نسبية مع النمط التاريخي للعلاقات الدولية كما تأسست في أوربا منذ القرن السابع عشر. وما يسمى بالخطاب المثالي في العلاقات الدولية صار لأول مرة ممكنا. ومن المنظور الغربي بدا ممكنا مثلا توسيع نطاق الرفاهية والسلام الذي عاشته أوربا منذ الحرب العالمية الثانية إلى أرجاء العالم. وتنوعت المداخل التي طرحت لتحقيق هذا التصور. فالبعض طرح خطاب العولمة الاقتصادية التي تعني مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في الغرب أو الشمال إلى العالم كله عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق وتدفع إلى تحسين الإنتاجية والإفادة الأفضل من الموارد وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي.
٢. فريق ثاني طرح في هذا السياق في هذا السياق مشروع بناء وتطوير المجتمع المدني العالمي الذي توفرت بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه. وتفاوت بالطبع فهم كنه هذا المجتمع وطبيعته. إذ نظر إليه البعض كجزء من تجليات مشروع العولمة ومستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي للعولمة. ويمكن القول أن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرءوس الأموال والتكنولوجيا وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو "المصنع العالمي" كلها مفاهيم تتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم والموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية تحديدا). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث أن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمية؛ فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

---

[٥٤] محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصمود والتحديات، إسلام أون لاين، ٢٠٠٤/٤/١.
[٥٥] المصدر نفسه.

٣. فريق ثالث قدم مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية أخرى، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

يتجاور مع هذا الفريق رؤى العولمة المضادة التي تقوم على إدراك وترجمة المسئولية المباشرة للعالم المتقدم عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي للعالم الثالث وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف الزائد للثروات الطبيعية وتصفية المديونية والاعتراف بحاجة العالم الثالث لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي ومنحه معاملة تمييزية تتحيز لإطلاق قواه المنتجة وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي. وثمة أشياء وعناصر مشتركة بين كل تلك الرؤى؛ فجميع تلك الرؤى تصورت المجتمع المدني العالمي على ضوء البشارة المتمثلة في أفق ممتد للسلام العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة، حتى المناهضون للعولمة يرفعون شعار: هناك عالم أفضل ممكن.[٥٦]

ومن تجليات المجتمع المدني العالمي هو أن الرأي العام العالمي يتخذ موقفاً موحدا تجاه قضية ما فتندلع المظاهرات مؤيدة لقضية ما أو رافضة لها. وأوضح مثال لذلك ما وقع في يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ خفض حدة التشاؤم، فقد تجلى المجتمع المدني العالمي بأعظم معانيه ودلالالته في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو ٦٠٠٠ مدينة وأكثر من ٧٠ دولة في العالم لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم المجتمع المدني العالمي باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث. وسوف يسعى كثيرون لفترة طويلة لفهم ما حدث في هذا اليوم واستكشاف طبيعته ودلالاته بعيدة المدى.[٥٧]

لربما نبدأ بالجوانب الشكلية. فالمسيرات والمظاهرات خاصة تلك المناهضة للحروب الاستعمارية هي تجل تقليدي للرأي العام العالمي. ولكن ما حدث في يوم ١٥ فبراير يتجاوز هذا التجلي لا فقط من حيث الاتساع الجغرافي والكم وإنما أيضا من حيث طبيعة القوى المشاركة والتكوين القومي ودلالالته. فأكثرية

[٥٦] محمد السيد سعيد، المصدر السابق.
[٥٧] المصدر نفسه.

القوى المشاركة في المظاهرات والمسيرات العالمية المناهضة للحرب الأمريكية ضد العراق هي طلائع لنشاطية مدنية منظمة لها حضور عالمي. فكأن تلك القوى لم تتدفق إلى شوارع المدن في جميع أنحاء العالم فجأة للاحتجاج على حدث منفرد أو أكثر، وإنما هي قوى مدربة ذات نشاطية سابقة بمناسبة أحداث سابقة وعديدة. وانطلقت تلك الجماهير لا للتعبير عن غضب وإنما للتعبير عن رؤية وممارسة لكفاحية ممتدة لتطبيق وجهة النظر هذه. ويرتبط بذلك أن أسلوب التحرك لم يكن يتسم بمجرد التزامن والتركيز على حدث خطير يهدد سلام العالم ومبادئ العدالة الدولية، وإنما أيضا بالارتباط الفعلي والحركي الذي توج عملية بالغة الاتساع والتعقيد لبناء الشبكات وتبادل الرأي في منابر ومناسبات شتى سابقة على تلك اللحظة المشهودة.[٥٨]

يُعرِّف محمد السيد سعيد مصطلح المجتمع المدني العالمي كفضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. ويمكن النظر إليه أيضا باعتباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز. وقد نركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات. وقد ولد مفهوم المجتمع المدني العالمي إما من رحم النشاطية والثقافة المدنية القومية ثم أخذ يمد هذه النشاطية على مستوى عالمي أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية.[٥٩]

ورغم أن السياسة بمعناها الأيديولوجي التقليدي غابت عن أفق الأجيال الشابة الراهنة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى حد كبير فإن أهم وأكثر قطاعاتها تقدما كانت تتلمس وتبحث عن أسس لحضارة عالمية أو

[٥٨] المصدر نفسه.
[٥٩] محمد السيد سعيد، المصدر السابق.

سياسات قومية جديدة، وهو ما قادها إلى الدفاع عن السلام العالمي أو على الأقل إظهار التبرم والرفض لتلك السياسات والتوجهات التي تعود بالعالم إلى عصر الحروب والإنفاق العسكري الكبير المستقطع من موازنات التعليم وإحياء المدن والصحة وغير ذلك من القضايا الإنسانية والمدنية الكبرى والملحة. ومثلت السياسة الأمريكية نحو العراق المناسبة الأكثر تفجرا لتدفق هذا الرفض.[٦٠]

لقد تزامن وصول تلك الأجيال والخبرات والتطلعات الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى المجال العام مع أزمة طاحنة للفضاء السياسي التقليدي الذي احتلت فيه الأحزاب السياسية الحيز الأكبر طوال القرن العشرين. وفي نفس الوقت أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية صارت أكثر أهمية لا فقط من الأحزاب السياسية بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.[٦١]

لقد صارت تلك الأوعية أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية وبدرجة أقل في العالم الثالث لأسباب عديدة. فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية عن آبائها وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية. ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعاش واليومي. وهي أيضا بحكم طبيعتها أكثر ديمقراطية وأقل هيراركية ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام. وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر. وهي أيضا أكثر انفتاحا على البهجة وأقل كآبة من الممارسات الحزبية التقليدية. فحتى المظهر المباشر للمسيرات والمظاهرات صار يندمج مع طقوس الغناء والموسيقى والتجمع وربما الرقص واستعراض الفنون والمعارف وأنماط التعبير الشعبية. ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف وتنسيق الحملات والمسيرات المتزامنة.

---

[٦٠] المصدر نفسه.

[٦١] محمد السيد سعيد، المصدر السابق.

تلك كانت هي أهم العوامل التي أسهمت في تكوين المجتمع المدني العالمي. لكن على المستوى العربي هناك بعض المفكرين الذين عكفوا على دراسة نقدية لمفهوم المجتمع المدني؛ من أبرزهم المفكر العربي عزمي بشارة.

سابعاً: عزمي بشارة ونقد المجتمع المدني عربياً:

في كتابه "المجتمع المدني.. دراسة نقدية" يبحث المفكر الدكتور عزمي بشارة في مفهوم ووظائف المجتمع المدني المؤدية للديمقراطية، بعد أن غاب المفهوم وعاد إلى الظهور من جديد بمعنى مختلف، عاد متطابقاً مع ما ليس سياسياً، غير أن "السياسي" عاد بقوة إلى الحراك الاجتماعي، وعبر الثورات العربية التي تداعت أحداثها بسرعة من تونس إلى مصر إلى اليمن وليبيا وسوريا. ويقول الباحث الأردني خالد وليد محمود في مراجعته للكتاب، إن بشارة يتساءل في هذه الطبعة الجديدة من كتابه ابتداءً: أين يقع المجتمع المدني في ظل موجة الثورات الشعبية التي لاتزال مفاعيلها قائمة في العديد من البلدان العربية؟ خاصة وأن الكتاب – منذ طبعته الأولى – لا يزال يحتفظ بأهميّته النظريّة والمرجعية، في الوقت الذي يؤمل أن يُعاد فيه الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني وفاعليّته ودوره في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود في الدول العربية بعد الثورات[٦٢].

ويندرج الكتابفي سياق سلسلة من المقولات التي كرّس لها المؤلف حقبة زمنية للدفع في اتجاه تعزيز ثقافة ووعي التحول الديمقراطي، مرورا في المسألة العربية التي أنضجت مشروعا فكريا لمعالجة معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية والذي أعيد تقديمه بشكل مبسط في كتاب "أن تكون عربيا في أيامنا." والكتاب مكون من ٤٠٠ صفحة قطع متوسط، ويقع في خمسة فصول، كان الفصل الأول حول" حدود المفهوم وتاريخه" والفصل الثاني استمرارا في تناول تاريخ المفهوم وتطوراته غربيا بعنوان: " من "الليفيتان" إلى يد السوق الخفية "بينما بحث الفصل الثالث علاقة المجتمع المدني بالدولة وحمل عنوان" انفصال المجتمع المدني عن الدولة لكي يعود إليها" بينما جاء الفصل الرابع بعنوان "الأمة والقومية والمجتمع المدني" وجاء الفصل الخامس والأخير خاتمة عربيا تقرأه عربيا واقعا وفكرة وحمل عنوان" واقع المجتمع المدني وفكرة حوار عربي[٦٣] ."

يبحث الفصلان الأول والثاني في الشروط التاريخيّة لظهور فكرة المجتمع المدني الحداثي وانفصال المجتمع

---

[٦٢] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)؛ والدار العربية، ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

[٦٣] عرض لكتاب عزمي بشارة: "المجتمع العربي: دراسة نقدية، معهد العربية للدراسات والتدريب، موقع قناة العربية، ٢٠١٢/٩/٢٥.

المدنيّ عن الدولة، وفي الفصلين الثالث والرابع التطورات التي جهدتها الدول الغربية ومكانة المجتمع المدني من الدولة انفصالا وعودة، إضافة إلى معالجة مفاهيم الأمّة والقوميّة والمواطنة والديمقراطيّة ، ثم يعالج في الفصل الأخير واقع المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل الدولة التسلطية وانسحاب المثقف والسياسي من العمل السياسي في ظل الدولة الاستبدادية المتحكمة بمنسوب الإصلاح الذي تهبه للمجتمع والذي توضح أنه وصل إلى نقطة انسداد أدت إلى تفجر الثورات في بعض البلدان العربية[٦٤].

١. المجتمع المدني.. المفهوم والقدرة التفسيرية:

يحتوى كتاب عزمي بشارة هذا على مادة نظريّة مهمة حول مرجعية المجتمع المدني غربيا، حيث قرأه المؤلف في إطار تاريخ الفكر السياسيّ الغربيّ في سياق التطورات الاجتماعيّة التي واكبته وأثَّرت فيه، ولكنه يحتوى مع ذلك تفكيكا نقديّا لهذا المفهوم، بعدما صار رائجًا وشائعًا في الكتابات اليوميّة، الأمر الذي أدى إلى انتزاع قدرتها التفسيرية وتأثيره النقدي منه، وجعله متطابقا مع المجتمع الأهلي رغم اختلافهما.

ويبيِّن الدكتور بشارة وظائف المجتمع المدنيّ التي تؤدي، بالضَّرورة، إلى الديمقراطيّة، فالمجتمع المدني لا يمكن إلا أن يكون ديمقراطيا في وسائله وغاياته، كما أن له تاريخًا مرتبطًا دائما بالسّياسة والاقتصاد، وليس العمل الخيري فقط، وبتطور نشوء فكرة المجتمع والدّولة، في مقابل "الجماعات الوشائجيّة" من جهة، وآليات القسر التي تستخدمها الدولة لتثبيت سيطرتها، ويصل الكاتب إلى استنتاج أن هذا المجتمع هو صيرورة فكريّة وتاريخيّة نحو المواطنة والديمقراطيّة.

٢. تحدي صراع الهويات:

يسرد عزمي بشارة التفاعلات الجدلية **لتطور فكرة المجتمع المدنيّ** في العالم العربيّ، فرأى أن ظهورها في تسعينيات القرن العشرين، وانتشارها بقوة آنذاك، كان نوعًا من التعويض عن نكوص سياسي أصاب المثقف العربي، وأدى إلى استقالته من السياسة جراء انحسار الأفكار اليساريّة والقوميّة، لهذا جاء معظم مَن تبنى هذا المفهوم من اليسار والحركات القوميّة. ورأى أن ذلك ترافق مع انهيار الاتحاد السوفياتي ومع الأزمة التي عصفت بالعالم العربي غداة احتلال الكويت في سنة١٩٩٠، ثم توقيع اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣[٦٥].

[٦٤] المصدر نفسه.
[٦٥] قناة العربية، عرض كتاب عزمي بشارة، المصدر السابق.

وفي زخم تلك الأحداث التي جعلت كثيرا من المثقفين ينسحبون من السياسة، حاول بعض اليساريين السابقين اختزال المجتمع المدني في ما يسمى "**المنظمات غير الحكومية**". لكن، ها هو المثقف اليوم يعود إلى ممارسة السياسة مع اندلاع الثورات العربيّة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، وينخرط في الحراك الثوري بأفكاره ومواقفه وبجسده أيضًا. وخلص الدكتور عزمي بشارة إلى الاستنتاج أن المجتمع المدني من دون سياسة، وخارج سياق النضال في سبيل الديمقراطيّة، هو إجهاض للمعنى التاريخي للمجتمع المدني[٦٦].

كما لاحظ عزمي بشارة في هذا الكتاب، الفارق بين الأمة والقومية، محددا الفوارق المنهجية والمعرفية بينهما، وفي هذا الحقل من المعرفة شدَّد على الأمة المواطنية بوصفها أمة نحو الخارج، ومجتمعًا مدنيًّا نحو الداخل. أما المواطنة فهي عابرة للهويّات الثقافية والإثنيّة والطائفيّة والقبليّة، بينما القوميّة تتأسس على اللغة، وعلى هذين الأساسين يمكن بناء المجتمع المدني وتشييد عماده في العالم العربي.

ووفقا لمعطيات الواقع حذر عزمي بشارة من تحول الصراع ضد النظم السياسيّة في المشرق العربي إلى صراع على الهويّات، وهذا الأمر من شأنه أن يفتِّت "المشترك القومي"، ويمنع تشكل أمة مواطنيّة كحالات العراق وسورية ولبنان. ولاحظ، على سبيل المثال، أن المجتمع المدني في اليمن يشق طريقه بأمل، لكن بصعوبة بالغة، عبر التمايز عن الدولة والقبيلة والعسكر معًا. أما في ليبيا فيبدو أن المواطنة تخوض صراعًا على جبهتين: ضد التدخل الخارجي الذي يمتهن السياسة الوطنيّة، وضد إحياء القبيلة والجهويّة. وانتقد بشارة كيل المديح، بلا حساب، للشباب العربي؛ هذا المديح الذي يشبه مدائح المثقفين العرب للمجتمع المدني حين اكتشفوه أول مرة. ورأى أن هذا المديح يضلل الشباب العرب، ويضفي عليهم صفة "الفئة السياسيّة" أو "التيار السياسي المتجانس"، وهذا مخالف للواقع تمامًا.

٣. المجتمع المدني والثورات العربية:

هنا يبين عزمي بشارة أن النقاشات التي كانت دائرة حتى قبل قيام الثورات العربية حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي تم حقنها بشكل قسري بمفهوم المجتمع المدني، لأن إعادة اكتشاف هذا المفهوم عربيا، في أوائل تسعينيات القرن الماضي، لم يكن متصلا بإعادة انتاج المجتمع لذاته ماديا وروحيا مقابل الدولة، وهي التي تتم عبر المؤسسات الأهلية من جهة والانتفاضات الشعبية من جهة ثانية،

[66] هنا اعتراف ضمني من عزمي بشارة أن الأحزاب السياسية هي جزء من المجتمع المدني.

وبالتالي فإن ظهور مؤسسات المجتمع المدنية في البلدان العربية وارتباطها بمشاريع ممولة من مؤسسات أو حكومات غربية في الأغلب، جعلها غير قادرة على إعادة انتاج ذاتها اجتماعياً ومنفصلة عن عمليات الإنتاج الاقتصادية. وفي المقابل أيضا وإن وجدت هذه المؤسسات تحت ضغط المطالب الديمقراطية النخبوية ونشطت في مجالات احترافية سياسية متعددة لأنها لم تكن نتيجة مخاض تحول ديمقراطي بقدر ما كانت دليل على مخاض التحول في الدولة السلطوية التي احتفظت بالقدرة على قمع أو احتواء الاحتجاجات الشعبية وتقديم حزمة من الإصلاحات المنضبطة دون القيام بإصلاحات جوهرية لتحقيق التحول الديمقراطي، ونقطة ثالثة ساهمت في طفرة المنظمات المدنية في العالم العربي هو إفلاس العمل الحزبي وافتقاره إلى القدرة على التأثير في الشارع في مقابل السلطة الحاكمة، فجاءت المنظمات المدنية لتحل محل الأحزاب في كثير من الأنشطة غير السياسية بالمعنى التقليدي بطبيعة الحال.[٦٧]

وينتقد بشارة منظمات المجتمع المدني والمقولات التي تثار حول صيغة المجتمع المدني في الوطن العربي معتبرا أنها جاءت **نتيجة عملية استيراد جاهزة لنماذج من عمل المنظمات الغربية**، ولم تتشكل داخليا لتكون العلاقة الوسيطة بين الفرد والدولة، كما أنها جاءت كمحاولة أخرى في اللاتسييس وتوجت البنى التقليدية على عرش المجتمع المدني، وبالتالي تحولت النقاشات الديمقراطية التي كان من المفترض أن تقودها إلى مجرد نقاشات ثقافية تحت سقف الدولة، وبدلا من أن يكون النقاش العلني حول التحول الديمقراطي بات مجرد نقاشات حول تعريف المجتمع المدني. ولفت بشارة إلى أن الدمقرطة كانت غير ممكنة دون إجراء مصالحة بين الدولة والأغلبية في المجتمع، وهو الأمر الذي لم يتم، منوها إلى أن الديمقراطية التي نقصدها ليست الأغلبية الطائفية أو الجهورية أو الإثنية، وإنما المقصود بها أغلبية المواطنين الأفراد المعبر عنها بحق الاقتراع العام والرأي العام.[٦٨]

لكن يمكن القول أيضاً أن الفوضى والاضطرابات التي تشهدها البلدان العربية وتعيشها منطقة الشرق الأوسط هي نتاج لتطورات تاريخية ارتبط معظمها بالاستعمار وتأثيراته وإرثه في المنطقة (colonial legacy)؛ فقد ورثت النخب الوطنية "بنى الدولة الحديثة" التي غرسها المستعمر. وأميز تجليات هذا الإرث هو نمو الدولة المركزية/الريعية على حساب المجتمع. لذلك ربما يصح القول أيضاً أن جزءً كبيراً من أزمتنا في الوطن العربي هي أن الدولة أقوى من المجتمع. ولم تستطع الدولة استيعاب ديناميكيات المجتمع. فالدولة

[٦٧] هنا ينظر عزمي للحزب السياسي على اعتباره ليس جزء من المجتمع المدني.
[68] موقع قناة العربية، عرض لكتاب عزمي بشارة، المجتمع العربي: دراسة نقدية، مصدر سابق.

العربية ما زالت دولة مركزية. وهذا أفرز "عدم توازن بين الدولة والمجتمع المدني بحيث تتدخل الدولة في شؤون المجتمع والاقتصاد بشكل يتجاوز الحدود."[٦٩]

وترجع جذور الأزمة أيضا إلى ظهور هيمنة البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الاقطاعية في بلادنا العربية. وارتبط الأمر أيضا بنشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف يسود ويحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة.[٧٠]

إذن ترتبط أزمة المجتمع المدني في الوطن العربي ارتباطا عضويا بأزمة الدولة. وتتجلى أزمة الدولة في البلدان العربية في خنقها للمجتمع المدني. فهي دولة مركزية متضخمة بيروقراطياً، ومتمددة أفقيا ورأسيا على حساب المجتمع. فهي تحتكر "وسائل الضبط والاتصال والأدلجة أكثر تطوراً من البنية الاجتماعية/الاقتصادية".[٧١] الدولة في الوطن العربي أقوى بمعنى أنها تحتكر أدوات القوة: الجيش، الشرطة، القضاء، المؤسسات والقوانين والاقتصاد – من خلال تضخم القطاع العام على حساب القطاع الخاص. بينما في الواقع تطور المجتمع العربي تلقائيا من خلال ازدياد حركة الوعي التي فرضتها موجات الحداثة وثورة المعلومات والتكنولوجيا والعولمة، فأصبح المجتمع أقوى من الدولة، فلجأت الحكومات إلى احتكار كل أسباب القوة للسيطرة عليه. من هنا جاءت الأزمة والتي تمظهرت في الربيع العربي – أي كان رد فعل للسلوك السلطوي/الشمولي للطبقة السياسية الحاكمة. فقد"عملت الأنظمة العربية طيلة عقود على أساس قاعدة (المساومات السلطوية)، التي يجري في سياقها مقايضة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في مقابل خضوعهم السياسي. بيد أن مثل هذه العقود الاجتماعية شرعت في التآكل، بعد أن باتت الموازنات المُتضخمة والبروقراطيات المُنتفخة عاجزة عن مجاراة المطالب المتصاعدة لأعداد متزايدة بسرعة من السكان؛" مصحوبة بسرعة زيادة الوعي في المجتمع المدني العربي.[٧٢]

69

أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، صفحة ٨١؛ في: أشرف عثمان محمد الحسن، من أزمة الهوية إلى أزمة نموذج الدولة في إعادة بناء سؤال الهوية، مجلة العلوم السياسية، الخرطوم، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠١٤، ص ٧٣.

[70] التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في الوطن العربي – الجزء الثاني، مجلة الحوار المتمدن، ٢٠٠٩/١/٢٧.

[71] أحمد زايد، المرجع السابق، ص ٩٧.

[72] كارنيجي الشرق الاوسط، 19كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ https://www.facebook.com/carnegiemec

خاتمـــــــة:

وهكذا بدى واضحا تعقيد مفهوم المجتمع المدني عبر العصور. واتضح من هذا العرض التاريخي المختصر أن المفهوم قديم متجدد. وأن كثيرا من المفكرين أسهموا في تعريفه – بعضهم من منظور مختلف – لكن في التحليل النهائي يُعطي هذا الاختلاف شمولية ومرونة للمفهوم بحيث أضحى يستوعب كل القوى الجديدة في كل العصور. كما أن هذا الاتساع في مضمون المفهوم ساعده على استيعاب تعقيدات الظواهر والمجتمعات المعاصرة التي تتسم تكويناتها وشبكة علاقاتها وتفاعلاتها بالتعقيد. كما أن المجتمع المدني نفسه عملية دينامية مستمرة وبالتالي لا بد من أن يعبر عنها مفهوم متغير ومتجددة.

والملاحظ أن المجتمع المدني ظهر في الماضي ثم توارى لعدة قرون ثم عاد إلى السطح في العصور الحديثة والمعاصرة ابتداءً من ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته. وارتبطت عودته بعاملين: أولاً: ظهور أزمة/أزمات، وثانياً: زيادة الوعي. وفي السودان على سبيل المثال عاد إلى السطح في ثمانينات القرن العشرين عندما تعرضت أجزاء كبيرة من البلاد لموجات الجفاف والتصحر والمجاعة، فدفع ذلك إلى ظهور منظمات طوعية حاولت أن تتصدى للتحديات الإنسانية والاجتماعية بعد أن عجزت المؤسسات الرسمية عن احتواء الأزمة. وكذلك ارتبط في السودان بزيادة الوعي في بداية التسعينات وظهور أزمة جديدة تمثلت في تعرض الديمقراطية للخطر بسبب الإنقلاب العسكري (١٩٨٩). ومن البديهي أن النظام السياسي المضطرب والمجتمع السياسي المأزوم المتسم باستقطاب حاد وعنيف يعيق بناء وتنظيم المجتمع المدني ويعيق بناء الديمقراطية.

إذن مفهوم المجتمع المدني هو وليد أزمة ويعبّر عن حركة الوعي في المجتمع. وفي الماضي أيضا كان نتاج للجدل الذي دار بين المفكرين حول طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع.. وفي العصر الحديث ارتبط بانهيار الكتلة الشرقية ورياح التغيير التي هبت في دول شرق ووسط أوروبا مطالبة بالديمقراطية. وفي نهاية القرن العشرين ارتبط المفهوم بالإدارة السلمية للصراع والاختلاف أو الجدل الاجتماعي. وارتبط في نهاية القرن العشرين بمفهومي الديمقراطية والتنمية. وأصبح يُنظر لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات بانية للديمقراطيةdemocracy–building institutions.

غير أن المدخل الأكثر فاعلية لبناء مجتمع مدني فاعل هو عن طريق توظيف وسائل الإعلام لإحداث التنشئة السياسية – لا سيما في ظل الفرص الكبيرة التي أتاحتها العولمة والتكنولوجيا في تعدد وانتشار وفاعلية وسائط الاعلام (بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي). فعلى منظمات المجتمع المدني إن

أرادت احداث تغيير يضمن عدم الانجراف نحو الفوضى، عليها أن تتبنى وسائل التغيير التدريجي والبطئ من خلال تكوين جيل واعٍ وهو الذي يستطيع أن ينتج قيادة واعية للمجتمع في المديين المتوسط والبعيد. تنطوي العملية على تشكيل الثقافة السياسية وبالتالي تشكيل الرأي العام الواعي والسلوك السياسي الرشيد. مقرونا ذلك بزيادة قاعدة المشاركة السياسية وغرس قيم الديمقراطية وبناء مؤسسات سياسية حديثة – أحزاب – تتصدى لعملية التحول الديمقراطي محمولة على مجتمع مدني واعٍ، قوي ومتماسك وفاعل. هذا المدخل هو الذي يمكن أن يشكل ضمانة لبناء ديمقراطية سليمة ومستدامة تحقق نظاماً سياسيا مستقراً.